

الخطاب الرئاسي لمحمد اقبال (٢)

ترجمة : السيد جاسم محمد تقى

اسلام آباد

مشكلة الدفاع

ان المشكلة الصعبة الاخرى التى تجابه التطبيق الناجح للنظام الاتحادي فى الهند هي مشكلة دفاع الهند . و قد قام اعضاء المجلس الملكى بعرض كل هذه النواقص فى مناقشتهم لهذه المشكلة من اجل ادارة جيش الهند بواسطة القوات الملكية البريطانية.

و قال هؤلاء الاعضاء : ”ان الهند و بريطانيا مرتبطتان ببعضها لدرجة انه لا يمكن اعتبار دفاع الهند الآن أو فى المستقبل مسألة تخص الهند وحدها فقط . ان السيطرة على مثل هذا الجيش و ادارته لا بد وان تتم بواسطة وكالات الحكومة الملكية البريطانية . و الآن هل ينتج من ذلك بالضرورة ان المزيد من التقدم فى طريق التوصل الى حكومة مسؤولة فى الهند البريطانية معوق حتى يتم الدفاع فى الهند بصورة كاملة و بدون مساعدة الضباط البريطانيين والقوات البريطانية ؟ و يبدو ان هناك بابا سويدا بوجه التحرك نحو تقدم دستورى . ان جميع آمال التطور فى الحكومة المركزية نحو الهدف النهائى الذى حدده اعلان ٢ . اغسطس عام ١٩١٧م تصطدم بعقبات كثيرة اذا ما ثبت الاتجاد الوارد فى تقرير نهرو والقائل ان اى تغيير فى المستقبل لابد و ان يشمل وضع ادارة الجيش

تحت سلطة الجمعية التشريعية الهندية المنتخبة، . هذا بالإضافة الى انهم حاولوا ان يعززوا وجهة نظرهم هذه بالتأكيد على حقيقة وجود تنافس بين الاديان والاعراق المتناحرة ذات الطاقات المختلفة و حاولوا ان يوحوا بان المشكلة غير قابلة للحل بالاشارة الى : ”ان الحقيقة الواضحة هي ان الهند ليست أمة واحدة بموجب أى عرف عادي او طبيعي لا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار الاختلافات بين الأجناس الهندية .،، لقد أكد على هذه الملاحح العامة للموضوع من اجل اثبات ان بريطانيا هي ليست المدافعة عن الهند من القوى الخارجية بل انما هي ”الحارسه الطبيعية،، للأمن الداخلي . على ان المشكلة ستكون في الهند الاتحادية — كما افهم — الاتحاد ذات حد واحد و هو الدفاع الخارجي . فبالإضافة الى الجيوش الإقليمية الضرورية لحفظ السلام الداخلي، فبإسكان الكونغرس الهندي الاتحادي وضع جيش حدود قوى على الحدود الشمالية الغربية، ستكون من عناصر الأقاليم المختلفة، على ان يدار بعناصر عسكرية كفؤة منتقاة من مختلف الطوائف الهندية . و انا اعرف ان الهند لا تمتلك ضباط اكفاء، وقد استغل اعضاء المجلس الملكي هذه الحقيقة لصالح الادارة الملكية للجيش الهندي . و في هذا الصدد لا يسعني الا ان استشهد بفقرة اخرى من التقرير والذي — على ما اظن — يقدم الدليل القوي المقنع ضد توصيات الأعضاء . يقول التقرير : ”لا تزيد رتب الهندود العسكرية في هذا الوقت عن رتبة نقيب . و يوجد هناك ٣٩ نقيباً منهم، ٢٥ نقيباً في الكتائب العادية . و بعضهم قد بلغ من العمر حدا لا يؤهله المزيد من الترفيع و حتى اذا ما اجتازوا الاستحان الضروري قبل الاحالة على التقاعد . و معظم هؤلاء انخرطوا في سلك الجيش خلال الحرب العالمية .

والآن و مهما كانت الرغبة صحيحة، و مهما كانت الجهود للعمل من أجل

هذا التحويل ، فان الشروط التي جاءت في لجنة سكين (والتي كان اعضاؤها من الهنود ما عدا الرئيس والسكرتير العسكري) يمكن ذكرها بالكلمات التالية :

” لابد ان يكون التقدم سنيا على التقدم الذي تم احرازه في كل مرحلة وعلى الكفاءة العسكرية التي تم التوصل اليها . ولا يمكن تطوير قيادة عليا خلال فترة قصيرة من كوادر الضباط الهنديين الحاليين، و كلهم من ذوى الرتب الواطئة والخبرة المحدودة . ولا يمكن التوصل الى ”تمهيد“، الجيش الهندي لدرجة كاملة سالم يتم اختيار الضباط الهنود بصورة مناسبة وزيادة عدد هؤلاء الضباط، و سالم يستلم هؤلاء التدريبات العسكرية اللازمة والمطلوبة من كل الضباط و سالم تخضع الفرق العسكرية الى الضوابط التي تقرر كفاءتها و سالم يتأهل الضباط الهنود للرواتب العليا بالجدارة العسكرية الناجحة . و حتى لو توفرت مثل هذه الظروف، فان الامر يحتاج الى العديد من السنين لاءكمال ”تمهيد“، الجيش“ .

و اود ان اطرح هذا السؤال الآن : من هو المسئول عن الوضع الحالي ؟ هل ذلك بسبب نقص وراثي في الاجناس الهندية ؟ ام بسبب بطء التدريب العسكري ؟ ان عملية التدريب العسكري ربما تكون بطيئة بالمقارنة مع عمليات التدريب الانسانية الاخرى . اننى لست خبيرا عسكريا لاءحكم على هذا الموضوع، و لكننى أعتقد ان الموضوع المذكور اعلاه يفترض ان العملية لانهاية لها . و هذا يعنى تقييدا ابديا للهند والادهى من ذلك يجعل من الضرورى ان يقوم جيش الحدود - كما اقترح ذلك تقرير نهرو - بمسئولية لجنة الدفاع على ان يسوى امر كادر هذا الجيش بالتفاهم المشترك .

و من الامور الهامة ان تقرير سيمون قد اولى اهمية فوق العادة لموضوع حدود الهند البرية، غير انه لم يذكر حدودها البحرية الا بصورة عابرة . انه لما لا شك فيه ان على الهند ان تواجه المحتلين من حدودها البرية، الا ان من الواضح ان اسيادها الحاليين يحاولون أن يجعلوها مجردة من الدفاع على سواحلها . ان الهند المستقلة ذاتيا لابد لها ان تولي عناية كبرى هذه الايام لسواحلها . و ليس لدى ادنى شك انه في حالة تأسيس الحكومة الاتحادية فان الولايات الاسلامية المتحدة سوف لا يكون لديها ادنى ممانع في تأسيس قوات عسكرية و بحرية هندية محايده لغرض حماية الهند . ان مثل هذا الجيش الهندي المحايد كان حقيقة واقعة ايام حكم المغول . و في الحقيقة ففي ايام الحاكم المغولي اكبر، كانت القوات التي تدافع عن جميع الحدود الهندية تضم جنرالات من الهنودوكيين . واني لعلى ثقة كاملة ان اقتراح تكوين جيش هندي محايد سيزيد الشعور الوطني الاسلامي و سيزيل كل الشكوك — في حالة وجودها — الخاصة بانضمام المسلمين الى الجيوش الاسلامية خارج الحدود في حالة تعرض الهند لا احتلال هذه الجيوش الاسلامية .

البديل

لقد بينت بصورة موجزة الطريق الذي يجب ان يسلكه مسلمو الهند — في وجهة نظري — ازاء مشكلتين دستوريتين هامتين جدا في الهند . ان مطلب المسلمين الرئيسي هو عادة توزيع الهند البريطانية من اجل ضمان حل دائم للمشاكل الطائفية . و في حالة تجاهل مطالب المسلمين في ايجاد حل للمشاكل الطائفية فاني اؤيد بكل تأكيد مطالب المسلمين التي حث عليها حزب الرابطة الاسلامية لعموم الهند و مؤتمر الاحزاب الاسلامية لعموم الهند . ان مسلمي

الهند لا يقبلون بأى تغييرات دستورية تؤثر على حقوقهم التي لا بد من الحصول عليها من خلال قوائم انتخابية منفصلة في البنجاب و البنغال، كما انهم لا يقبلون عدم منحهم ٣٣٪ من المقاعد في الجمعية التشريعية المركزية .

لقد وقع القادة السياسيون المسلمون في شركين . الاول هو ميثاق لكاناو الذى كان مصدره من وجهة نظر هندوكية اقليمية متعصبة، والذى حرم مسلمى الهند من الحصول على أية قوة سياسية فى الهند . اما الثانى فهو التضحية القصيرة النظر بالتضامن الاسلامى، لتحقيق ما يسمى بمصالح البنجاب الريفية، الامر الذى أدى الى تحويل مسلمى البنجاب الى وضع الاقلية . ان واجب الرابطة ان تدين هذا الميثاق والاقتراح على السواء.

لقد قام تقرير سيمون باجفاف عظيم لمسلمى الهند عندما لم يوص بحكم الأغلبية فى البنجاب و البنغال . ان هذا التقرير قد اعطى خيارا للمسلمين فاما الالتزام بميثاق لكاناو واما القبول بنظام القوائم الانتخابية المشتركة . و قد اعترفت حكومة الهند انه منذ نشر تقرير سيمون، والمسلمون غير مستعدين لقبول أية خطوات بديلة اقترحها التقرير . و اعترف منشور الحكومة بانه من الاجحاف حرمان مسلمى البنجاب و البنغال من التمثيل فى المجالس بنسبة سكانهم، و ذلك بسبب منحهم نصيبا معيناً فى الأقاليم الأخرى باعتبارهم أقلية، الا أن التقرير الحكومى لم يقيم بتصحيح الاجحاف الذى حل بالمسلمين نتيجة لتقرير سيمون . اما فيما يتعلق الأمر باقليم البنجاب — و هذا أهم نقطة — فان الحكومة قاست بالتصديق على ما يسمى برنامج توازن دقيق، اعده اعضاء الحكومة البنجابية، يمنح المسلمين أغلبية مقعدين على الهندوكيين و الشيخ مجتمعين، و ٤٩٪ من مجموع المقاعد للبرلمان . و من الواضح ان مسلمى البنجاب لن يقبلوا باقل من اغلبية فى

البرلمان . و على أية حال، فان اللورد ايروين و حكومته يعون جيدا ان تبرير القوائم الانتخابية للأغلبية سوف لا تتوقف مالم يمنحوا امتيازاً يعكس قوتهم على التصويت، بحيث يكون متناسبا مع نفوسهم، ومالم يتغلب المسلمون الذين يكونون ثلثي اعضاء المجالس الاقليمية، عن حقهم في التمثيل المنفصل. ولا يسعني ان افهم لماذا لم توص حكومة الهند بحق المسلمين بالأغلبية في اقليم البنجاب والبنغال في الوقت الذي اعترفت فيه باجحافهم .

ولا يمكن لمسلمي الهند ان يوافقوا على أى تغييرات لا تؤدي على الاقل الى اعتبار السند كإقليم منفصل كما انهم لا يوافقون على التغييرات التي تعتبر أقليم الحدود الشمالية الغربية اقليما ذا درجة سياسية ادنى من بقية الأقاليم. ولا أجد هناك أى سبب يعوق ان تتحد السند مع اقليم بلوشستان لتكوين إقليم منفصل، و ليس لدى المسلمين اى علاقة مشتركة مع رئاسة بومباي . و من وجهة نظر الحياة والحضارة يجد اعضاء المجلس الملكي انها اقرب الى الشرق الاوسط والبلاد العربية منها الى الهند . وقد لاحظ الجغرافي المسلم المسعودي هذه القرابة منذ امد بعيد حيث قال : ”ان السند بلاد اقرب الى سلطة الاسلام، . و يقال ان اول خليفة اسوى قد قال عن مصر: ”ان مؤخرة مصر تجاه افريقيا و وجهها تجاه العرب، . و اذا اجرينا تعديلات معينة يمكن ان نطبق نفس الوصف على السند . فان مؤخرتها تواجه الهند و وجهها يقابل وسط آسيا . و اذا اخذنا بنظر الاعتبار مشاكلها الزراعية التي لا توليها حكومة بومباي اية عناية، و اسكانياتها التجارية الالامحدودة، و اعتمادها على تطور كراتشى الذى لا مفر منه، لتكون ثانى اكبر مدينة فى الهند، فانه ليس من الحكمة ابقاؤها مرتبطة بمدينة، من المحتمل ان تكون منافسة لها فى فترة غير بعيدة . و قد قيل لنا ان

المشاكل المالية تتف عائقا في طريق فصل السند عن بومباي، ولا اعرف اى اعلان رسمى عن هذا الموضوع . و اذا كانت هناك فعلا مشاكل مالية فاننى لا اجد هناك سببا يحول دون تقديم حكومة الهند مساعدات مالية لها مؤقتة لمساعدتها في كفاحها من اجل التقدم المستقل .

اما فيما يتعلق باقليم الحدود الشمالية الغربية فانه من المؤلم ملاحظة أن اعضاء المجلس الملكى قد انكروا عمليا حق شعب الاقليم في ادخال الاصلاحات . لقد حققوا اقل بكثير مما حققته لجنة برى، أما المجلس الذى اوصوا به فانه لا يعدو الا ان يكون عبارة عن وسيلة لاختفاء اوتوقراطية رئيس اعضاء المجلس الملكى . لقد انكر هؤلاء حقوق الافغان السياسية فى وطنهم . ان رأى الاعضاء الساخر هو سائغ غير انه ليس فيه الكفاية ولا الاقناع . ان الاصلاح السياسى هو ضوء و ليس بنار، و ان لكل انسان الحق فى الاصلاح، مهما كان المكان الذى يعيش فيه . ان الافغان الشجاع والجرىء سصمم على مقاومة جميع المحاولات التى تهدف حرمانه من طموحه المشروع فى الحكومة الذاتية . ان ارضاء هؤلاء الناس هو أمر فى مصلحة بريطانيا والهند على السواء . اما ما حدث فى ذلك الاقليم فانه نتيجة للمعاملة السيئة لشعب الاقليم و حرمانهم من الحكم الذاتى طبق فى بقية انحاء الهند . و اننى آمل الا تغيير حكومة بريطانيا وجهة نظرها عن الموقف الراهن بالاقليم و اعتبار ان ما حدث فيه من اضطرابات ليست الالأسباب عرضية .

ان توصية الحكومة الهندية بادخال الاصلاح فى اقليم الحدود الشمالية الغربية ليس بكاف هو الآخر . ولا شك ان مشروع الحكومة قد شمل على اصلاحات اكثر بالمقارنة مع تقرير سيمون، و ذلك لانه شمل توصيات بتكوين مجلس تمثيلى

و مجلس الوزراء شبه تمثيلي، الا ان الحكومة لم تعامل هذا الاقليم — اقليم الحدود الشمالية الغربية — على قدم المساواة مع الاقليم الهندية الأخرى . و الحقيقة ان الافغان اكثر استعدادا للمؤسسات الديمقراطية من اى شعب آخر فى الهند . و اظن الآن انه لا بد من ابداء بعض الملاحظات حول مؤتمر المائدة المستديرة . و انا شخصيا لست بمنقائل من نتائج المؤتمر . و كان من المؤمل ان يتم تأسيس مجالس افضل فى ضوء الصراع الطائفي، و طبيعة الجو المتغير، كما كان من المؤمل تسوية الخلافات بين الاسم الهندية المختلفة لما فيه المصلحة العليا لحركة الحرية الهندية . اما الاحداث الحقيقية فانها تعكس قصة مختلفة . لقد طغى على مؤتمر لندن مناقشة القضايا الطائفية اكثر من مناقشة التفاوت الاساسى بين وحدات الهند الثقافية الكبرى . و مع ذلك فان رئيس وزراء بريطانيا قد رفض — على ما يبدو — ان يعتبر ان مشكلة الهند هو مشكلة دولية و ليست وطنية . و يقال انه قال : ”ان حكومته ستجد من الصعوبة ان تقدم للبرلمان اقتراحات للتصديق على مطالب القوائم الانتخابية، المنفصلة، لأن القوائم الانتخابية المشتركة تتمشى اكثر و العواطف الديمقراطية البرلمانية، . و من الواضح ان ان رئيس الوزراء لا يسعه ان يدرك ان نموذج الديمقراطية البريطانية لا يمكن ان تكون ذات فائدة لبلد متعدد الأسم، و ان نظام القوائم الانتخابية المنفصلة هو الحل الوحيد للمشاكل الاقليمية . كما ان اللجنة الفرعية للاقليات لم تتوصل هي الاخرى الى حلول مرضية . و لا بد من عرض الموضوع باسره على البرلمان البريطانى، و نحن نأمل ان تتمكن الغالبية العظمى من ممثلى الشعب البريطانى — على عكس معظم السياسيين الهنديين — ان تغوص فى اعمال المسألة، متخطية الاسور السطحية، و ان تدرك اسس السلام والأمن فى بلد مثل الهند . ان عملية

ربط الدستور بمبدأ الهند المتجانسة او تطبيق العواطف الديمقراطية البريطانية في الهند انما يعنى اعداد الهند لحرب أهلية . و اعتقد انه لا يمكن اقرار السلام في البلاد، ما لم تمنح الشعوب التي تكون منها الهند، فرص التطور الذاتى الحر، و على ضؤ المبادئ الحديثة، و بدون الانقطاع عن حضارة هذه الشعوب .

و يسرنى القول ان وفودنا الاسلامية واعية جدا لايجاد حل مناسب لما سميت به بالمشكلة الهندية الدولية . ان لديهم المبررات الكافية ليلحون على حل المشاكل الطائفية قبل حل مشكلة المسؤولية في الحكومة المركزية . و يجب الا يكون اى سياسى مسلم حساسا لما تتضمنه دعاية الطائفية العالمية التي وضعت لا استغلال ما دعاه رئيس وزراء بريطانيا بالعواطف الديمقراطية البريطانية و خداع الهند في افتراض وجود دولة ليست موجودة بالواقع في الهند . ان المصالح العظيمة في خطر . نحن سبعون مليون مسلم متجانس اكثر من اى شعب في الهند . والواقع ان مسلمى الهند هم الشعب الهندى الوحيد الذى يمكن وصفه بالامة بما فى كل هذه الكلمة من الدلالة الحديثة . ان الهندوكيين - و بالرغم من انهم متفوقون علينا فى العديد من المجالات - لم يستطيعوا لحد الآن من التوصل الى نوع التجانس الذى توصل اليه مسلمو الهند، وما يجب لتكوينهم امة، و الذى منحه الاسلام لنا كهدية مجانية .

ولا شك أنهم تواقون ليكونوا امة الا ان عملية التحول الى امة تحتاج الى نوع من العمل الشاق، و فى حالة الهندوكيين الهندود، تحتاج الى تغيير كامل لتركيهم الاجتماعى . كما ان على القادة المسلمين السياسيين الا يسمحوا لانفسهم ان ينساقوا وراء حقيقة، ان تركيا و ايران و غيرهما من الدول الاسلامية تتقدم

على المبادئ الوطنية أى على الاسس الاقليمية . ان موقع مسلمى الهند يختلف عن موقع تلك الدول الاسلامية . ان نفوس الدول الاسلامية، خارج الهند، معظمهم من المسلمين . اما الاقليات فى هذه الدول فهم كما يسميهم القرآن الكريم "أهل الكتاب"، . ان غذاء المسلمين لا يفسد اذا ما سبه اليهود او النصارى او الصابئة . والحقيقة ان اول خطوة اتخذها الاسلام نحو وحدة الانسانية النهائية هى دعوة كل الناس الذين يلتقون عمليا بفكر اخلاقى واحد الى الالتقاء والوحدة . يقول الله تعالى فى محكم كتابه الكريم : "قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا و بينكم الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا اربابا من دون الله، . (آل عمران : ٦٤)

ان الحروب بين الاسلام والمسيحية وما اعقب ذلك من العدوان الاوروبى فى مختلف اشكاله، لا يمكن ان يحدث فى عالم الاسلام . وقد تنتشر فى الدول الاسلامية ظاهرة تسمى الوطنية الاسلامية .

و غنى عن القول ان الاستحان الوحيد لنجاح اجتماعنا هذا هو مقدرة ممثلينا على اقناع غير المسلمين فى حزب المؤتمر الاسلامى الهندى للموافقة على مطالبنا التى تضمنها ميثاق دلهى . وفى حالة عدم الموافقة على هذه المطالب فيستثار موضوع ذو أهمية كبيرة و عظيمة بالنسبة للمسلمين . وعند ذلك ستحين الفرصة للعمل السياسى، المركز للاستقلال الذاتى، لمسلمى الهند . و اذا كنتم جادين فعلا و حريصين على طموحكم و افكاركم، فلا بد ان تكونوا مستعدين لمثل هذا العمل . لقد خطا قادتنا السياسيون خطوة كبيرة فى مجال التفكير السياسى، و ان افكارهم قد جعلتنا بشكل او آخر أكثر إحساسا للقوى التى تحدد مصير الشعوب فى الهند و خارج الهند .

ولكنني اتساءل: هل مكنتنا هذا التفكير من الاستعداد لنوع العمل الذي سيتطلبه الموقف في المستقبل القريب؟ دعوني اقول لكم بصراحة، ان مسلمي الهند يعانون شرين - الاول متطلبات الشخصيات . لقد كان سير مالكو لم هيلي واللورد ايروين على حق عند ما قالوا في جامعة عليغز: ان الامة المسلمة قد فشلت في انتاج قادة لها . و اعني بالقادة: الرجال الذين يتمتعون - عن طريق روح الوحي والخبرة - بالقدرة على فهم روح و مصير الاسلام بالاضافة الى القدرة على ادراك اتجاه التاريخ المعاصر ولكنها هبة من الله، ولا يمكن التوصل اليها عن طريق فرض الاوامر . و سمالاشك فيه ان مثل هؤلاء الرجال هم القوة المسيرة للشعوب . اما الشر الثاني الذي يعاني منه المسلمون هو فقدانهم بسرعة ما يسمى بالمقدرة الطبيعية للجماعة . ان هذا يجعل من الممكن للافراد او المجموعات ان يباشروا باعمال جديدة دون ان يشاركوا باية انجازات للفكر العام و نشاطات الطائفة . ان ما نقوم به الآن في مجال السياسة هو ما كنا نقوم به منذ عدة قرون في مجال الدين . الا ان المدارس الفكرية في الاسلام لاتؤثر بشكل من الاشكال على تضامننا . ان هذه تشير على الاقل الى مصالح فيما يكون المبدأ الوحيد لتكويننا كشعب . هذا بالاضافة الى ان هذا المبدأ لا يمكن أي مجموعة من الثورة الى درجة بحيث تجرد نفسها من الاسلام . و لكن الاختلاف السياسي في وقت نحن فيه أحوج ما نكون الى الجهود الموحدة لما فيه المصالح العليا لشعبنا، هو من الامور الخطيرة . و كيف اذن نعالج هذين الشرين؟ ان علاج الاول ليس بأيدينا و ليس لدى أية وجهة نظر على هذا الموضوع . و اظن انه من الافضل مناقشة هذا الموضوع حتى تحين الفرصة التي تتطلب ذلك . و في حالة الحاجة الى ذلك، فلا بد من اجتماع المسلمين

بمختلف افكارهم و وجهات نظرهم، ليس للتوصل الى قرارات، و لكن لتحديد اتجاه المسلمين الذى يوصل الى طريق الانجاز الفعال لمطالبهم .
 و اننى اوجه انظاركم الى هذا العمل البديل فى هذا الخطاب لاننى اريد ان تتذكروا ذلك و ان تبدوا لى بعض الافكار الهامة خلال ذلك .

الاستنتاج

ايها السادة لقد انهيت كلمتى . و استنتجا لها لا يسعنى الا ان اؤكد ان الازمة الحالية فى تاريخ الهند تتطلب من المسلمين تنظيما كليا، و وحدة الارادة و الهدف، لما فيه مصلحتكم كمسلمين، و لمصلحة الهند العليا. إن الرابطة السياسية للهند كانت ولا تزال مصدر تعاسة لا حد لها لقارة آسيا بأسرها. لقد اضطهدت روح الشرق و منعته من التعبير الذاتى الحر، الذى جعلها فى وقت من الاوقات مصدر حضارة عظيمة و مجيدة . امانا واجب تجاه الهند حيث قرر لنا ان نعيش و نموت . و على اعناقنا واجب تجاه آسيا، لا سيما آسيا المسلمة، و لآن دولة واحدة تضم سبعين مليون مسلم، تعتبر مركزا قويا جدا للاسلام، و أهم من جميع دول آسيا الاسلامية مجتمعة، فلا بد أن ننظر الى المشكلة الهندية ليس من وجهة النظر الاسلامية فحسب، بل ايضا من وجهة نظر مسلمى الهند . ولا يمكن القيام بواجبنا تجاه آسيا والهند باخلاص، دون ارادة منظمة، تهدف الى تحقيق غايات معينة . ان مثل هذه الارادة المنظمة هى ضرورة ملحة جدا فى ضوء مصالحكم الخاصة كمجموعة سياسية بين عدة مجامع سياسية اخرى فى الهند . ان وضعنا اللانظم، قد عقد القضايا السياسية الحيوية لحياة المسلمين . و انا لست يأسا من التفاهم المشترك بين الطوائف

المختلفة في الهند، و لكن لا يسعني ان اكتب عنكم شعوري انه في المستقبل القريب، ربما يحتاج المسلمون الى انتهاج خط مستقبل حسب ما يقتضيه الموقف آنذاك . و ان القيام بعمل سياسى مستقل فى مثل تلك الازمات، لايمكن تحقيقه الا بشعب موحد، ذى غاية واحدة .

هل باسكانكم التوصل الى هذه الوحدة الاساسية بارادة موحدة ؟ أجل باسكانكم ذلك . عليكم ان ترتفعوا فوق مستوى المصالح الفرعية والطموح الخاص و ان تتعلموا تقدير قيمة العمل الفردى والجماعى، مهما تكن نتائجه المادية ،فى ضوء الفكر المفروض فيكم ان تمثلوه . لا بد ان تتعدوا المادة الى الروح . ان المادة متباينة اما الروح فهمى النور والحياة والوحدة . لقد تعلمنا درسا هاما من تاريخ المسلمين . ففي اللحظات الحرجة من تاريخهم انقذهم الاسلام والعكس ليس بصحيح . فاذا ركزتم اليوم اهتمامكم على الاسلام، و قمتم باستمداد طموحكم من الافكار المشتملة فيه فانكم تقومون فقط باعادة توحيد قواكم المشتتة لاستعادة وحدتكم المفقودة و هكذا تنقذون انفسكم من اندثار كاسل . ان آية واحدة من القرآن الكريم : ”(ماخلقكم ولا بعثكم الاكنفس واحدة،، (لقمان : ٢٨) تعلمنا ان ولادة و اعادة ولادة الانسانية كلها هى مثل ولادة و اعادة ولادة الفرد الواحد فلماذا لا تثبتون كشعب، انكم اول تجربة حية لهذا المبدأ الخلاق للانسانية بان تعيشوا و تتحركواو توحدوا حياتكم فى فرد واحد ؟ ولا اريد أن احير اى انسان عندما اقول ان الامور فى الهند هى ليست كما تبدو لكم ظاهرا، وستدركون هذا المعنى فقط عند ماتطورون ذاتية جماعية حقيقية للنظر عليها . وفى كلمات القرآن :-

”عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم،، (المائدة : ١٠٥)

